المنار

١٣١٥

[illegible]

قال عليه الصلاة والسلام : إن للإسلام صوى و « منارا » كمنار الطريق

مصر ٣٠ جمادى الأولى ١٣٣٢ … ٢٦ إبريل ١٩١٤

تفسير القرآن الحكيم

[illegible]

(٤٨) وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ

(٤٩) وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا

فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ (٤٩) أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ

هذه الآيات تتمة السياق ، بين الله تعالى فيما قبلها إنزال التوراة ثم الانجيل على بني اسرائيل وما أودعه فيهما من هدى ونور وما حتم عليهم من اتباعهما ، وما شدد عليهم من إثم ترك الحكم بهما . فناسب بعد ذلك أن يذكر إنزاله القرآن على خاتم النبيين والمرسلين ، ومكانه من الكتب التي قبله ، وكون حكمته تعالى اقتضت تعدد الشرائع ومناهج الهداية ، فتلك مقدمات ووسيلة ، وهذا هو المقصد والنتيجة ، قال :

﴿ وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه ﴾ أي وأنزلنا اليك الكتاب الكامل [illegible] الحقيق بأن ينصرف اليه معنى الكتاب [illegible] عند حكمة التعبير بالكتاب بعد التعبير عن كتاب موسى باسمه الخاص (التوراة) وعن كتاب عيسى باسمه الخاص (الانجيل) — ومثل هذا الاطلاق لفظ النبي في كتبهم — وقوله (بالحق) حال منه أي أنزلناه متلبسا بالحق مؤيدا به مشتملا عليه مقررا له ، بحيث لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، مصدقا لما تقدمه من جنس الكتب الإلهية كالتوراة والانجيل ، أي ناطقا بتصديق كونها من عند الله ، وأن الرسل الذين جاؤا بها لم يفتروها من عند أنفسهم .

وأما قوله : ومهيمنا عليه — أي على جنس الكتاب الالهي — فمعناه أنه رقيب عليها وشهيد ، بما بينه من حقيقة حالها في أصل انزالها ، وما كان من شأن من خوطبوا بها من نسيان حظ عظيم منها وإضاعته ، وتحريف كثير مما بقي منها وتأويله ، والاعراض عن الحكم والعمل بها ، فهو يحكم عليها لأنه جاء بعدها . روى ابن جرير عن ابن عباس أنه قال : « ومهيمنا عليه » يعني أمينا عليه ، يحكم على ما كان قبله من الكتب . وفي رواية عنه عند الفريابي وسعيد بن منصور والبيهقي ورواة التفسير

المأثور قال : مؤتمنا عليه . وفي رواية أخرى قال : شهيدا على كل كتاب قبله .

لسان العرب : وقال ابن الأنباري في قوله « ومهيمنا عليه » قال المهيمن (أي من أسماء الله) القائم على خلقه » وأنشد :

ألا إن خير الناس بعد نبيه مهيمنه التاليه في العرف والنكر

(قال) معناه : القائم على الناس بعده . وقيل القائم بأمور الخلق . (قال) وفي المهيمن خمسة أقوال . قال ابن عباس : المهيمن المؤتمن . وقال الكسائي المهيمن الشهيد . وقال غيره : هو الرقيب . يقال هيمن يهيمن هيمنة إذا كان رقيبا على الشيء . وقال أبو معشر : « ومهيمنا عليه » معناه وقبّانا عليه . وقيل وقائما على الكتب . اهـ

والظاهر من مجموع الأقوال أن المهيمن على الشيء هو من يقوم بشؤونه ويكون له حق مراقبته والحكم في أمره بحق ، كما وصف بذلك أبو بكر (رض) في قوله بأبيات خلافة الرسول (ص) . [illegible] والأذان والشهادة عليه .

ومن الغرائب [illegible] على الكتب التي قبله أنه يشهد لها بالحفظ من [illegible] هذا المعنى ، فإذا كان معنى المهيمن الشهيد [illegible] بل الواجب عليهم الرجوع إلى مقاله في شأن هذه الكتب وأهلها ، لأنه هو نص شهادته لها وعليها أو لها وعليهم ، والقرآن يفسر بعضه بعضا ، وحسبهم أنه قال في هذه السورة نفسها في كل من أهل التوراة والإنجيل أنهم نسوا حظا مما ذكروا به ، كما قال في سورة النساء قبلها إنهم « أوتوا نصيبا من الكتاب » وقال فيهما جميعا إنهم كانوا يحرفون الكلم عن مواضعه . وقال النبي (ص) « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم ، وقولوا (آمنا بالله وما أنزل إلينا) الآية » رواه البخاري في صحيحه ، وذكر أن سببه أنه كان بعض أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ، ويفسرونها لبعض المسلمين بالعربية ، فنهاهم (ص) عن الاستماع إليهم وقبول كلامهم بهذا الحديث . يوضحه ما رواه أحمد والبزار — واللفظ له — من حديث جابر قال : نسخ عمر كتابا من التوراة بالعربية فجاء به إلى النبي (ص) فجعل يقرأ — ووجه النبي (ص) يتغير — فقال له رجل من الأنصار : ويحك يا ابن الخطاب ألا ترى وجه رسول الله (ص)

فقال رسول الله (ص) « لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا ، وإنكم إما أن تكذبوا بحق أو تصدقوا بباطل . والله لو كان موسى بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني » وورد في هذا المعنى أحاديث أخرى ضعيفة . والمراد من النهي عن سؤالهم النهي عن سؤال الاهتداء ، وتلقي ما يروونه بالقبول لأجل العلم بالشرائع الماضية وأخبار الأنبياء ، أو زيادة العلم أو تفصيل معنى ما أجمله القرآن ، ويؤيده ما هو ظاهر من السؤال ثم من أخذ تبيانهم معنى ما أنزل الله ، وقد شهدت بعدم الثقة برواياتهم ، فالتصديق قد يكون تصديق الباطل ، والتكذيب قد يكون تكذيب الحق ، إذ لا يتيسر لنا أن نميز ما عندهم بين ما حفظ وما غلب عليه التحريف والتبديل ، فالاحتياط أن لا نصدقهم ولا نكذبهم ، إلا إذا رووا شيئا يصدقه القرآن أو يكذبه ، فإنا نصدق ما صدقه ، ونكذب ما كذبه ، لأنه مهيمن على تلك الكتب وشهيد عليها ، وشهادته حق لأنه نزل بالحق وحفظه الله من التحريف والتبديل بتوفيق السلف لحفظه في الصدور والسطور من عهد النبي (ص) إلى اليوم ، وسيحفظه كذلك إلى آخر الزمان (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ولا يعارض هذا قوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) لأن السؤال فيه عن أمر متواتر قطعي وهو أن الرسل كانوا رجالا يوحى إليهم .

﴿ فاحكم بينهم بما أنزل الله ﴾ أي إذا كان هذا شأن القرآن ومنزلته مما قبله وهو أنه قد تم أمر الدين به ، وقرب بشهيد عليها ، فاحكم بين أهل الكتاب بما أنزل الله إليك من الأحكام والحدود ، دون ما أنزله إليهم ، لأن شريعتك الناسخة لشرائعهم ﴿ ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ﴾ أي ولا تتبع ما يهوون ـ وهو الحكم بما يسهل عليهم ويخف احتماله ـ مائلا بذلك عما جاءك من الحق الذي لا مرية فيه ولا ريب ، ولو إلى ما صح من شريعتهم ما نسخه عليك منها ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ هذه الجملة استئناف بياني تعليل الأمر والنهي قبلها ، أي لكل رسول أو لكل أمة منكم أيها الناس جعلنا شريعة أوجبنا عليهم إقامة أحكامها ، وطريقا للهداية فرضنا عليهم سلوكه لتزكية أنفسهم وإصلاحها ، لأن الشرائع العملية ، وطرق التزكية الأدبية ، تختلف باختلاف أحوال الاجتماع واستعداد البشر ، وأما الحق

جميع الرسل في أصل الدين وهو توحيد الله والإيمان بالبعث والجزاء والأعمال الصالحة.

والشرعة والشريعة في اللغة الطريق إلى الماء الذي يرده الناس من نهر ونحوه وهذا هو المستعمل عند العرب حتى الآن . وهي من الشروع في الشيء . قال ابن جرير : وكل ما شرعت فيه من شيء فهو شريعة ومن ذلك قيل لشريعة الماء شريعة لأنه يشرع منها إلى الماء ومنه سميت شرائع الإسلام شرائع لشروع أهله فيه ومنه قيل للقوم إذا تساووا في الشيء : هم شرع سواء . وأما المنهاج فأصله الطريق البين الواضح . يقال منه : هو طريق نهج ومنهج بين . كما قال الراجز:

من يك في شك فهذا فلج   ماء رواء وطريق نهج   اه

وقال بعضهم سميت الشريعة شريعة تشبيها بشريعة الماء من حيث أن من شرع فيها على الحقيقة روي وتطهر ، وأراد بالري التروي وطهارة النفس وزكاتها . وقد جعل الله الماء سبب الحياة [illegible] وجعل الشريعة سبب الحياة الروحية الإنسانية .

[illegible] والكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا [illegible] الشريعة وقد تجعل شريعة والقرآن شريعة يحل الله فيها ما يشاء ويحرم ما يشاء ليعلم من يطيعه ممن يعصيه ولكن الدين الواحد الذي لا يقبل غيره التوحيد والإخلاص الذي جاءت به الرسل . وفي رواية عنه : الدين واحد والشريعة مختلفة . وروى ابن جرير من عدة طرق عن ابن عباس أنه قال في تفسير « شرعة ومنهاجا » سنة وسبيلا ، وظاهر من قول قتادة أن الشريعة أخص من الدين إن لم تكن مباينة ، وأنها الأحكام العملية التي تختلف باختلاف الرسل وينسخ لاحقها سابقها ، وأن الدين هو الأصول الثابتة التي لا تختلف باختلاف الأنبياء . وهذا يوافق أو يقارب عرف الأمر حتى اليوم ، لا يطلقون اسم الشريعة إلا على الأحكام العملية ، بل يخصونها بما يتعلق بالقضاء وما يتخاصم فيه إلى الحكام دون ما بين الله تعالى وبين أحكام الحلال والحرام

ولا تجد هذا الحرف في القرآن إلا في هذه الآية ، وفي قوله تعالى من سورة الشورى (٤٢ : ١٣) شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك ،

وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) وقوله منها (٤٢ : ٢١ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟) - وفي قوله من سورة الجاثية (٤٥ : ١٧ ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون) فما شرع الدين فهو وضعه وإنزاله من عند الله تعالى وليس لغيره أن يشرع . فآية الشورى تدل على أن وضع الله تعالى للدين وإعلامه الناس به يسمى شرعا بالمعنى المصدري ، وليس ما شرع فيه . وأما آية الجاثية فقد روى ابن جرير عن قتادة أنه قال فيها : الشريعة الفرائض والحدود والأمر والنهي . وهو نص فيما ذكرنا من قصر الشريعة على الأحكام العملية دون العقائد والحكم والعبر التي يشتمل الدين . والمشهور في عرف عصرنا وما قبله أن الدين والشرع أو الشريعة بمعنى واحد ، ولكن مع ذلك نرى المتكلمين : علم الشرع ، وعلماء الشريعة ، وكتب الشريعة ، بما يعم أحكام العقائد والأخلاق وظاهرها وباطنها . ونجد الفقهاء يقولون : يجوز هذا ... ونحو ذلك ، وتحرير القول أن الشريعة اسم للأحكام العملية ... (الدين) وأنها تدخل في مسمى الدين من حيث إنه ... ويخضع له ويتوجه إليه مبتغيا مرضاته وثوابه .

والآية نص في أن شرع من قبلنا ليس شرعا لنا مطلقا ، سواء كانت اللام في قوله « لكل جعلنا » للاختصاص الحصري أم لا ، خلافا لمن قال به محتجين بقوله تعالى (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك) الآية ، وقوله (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) الآية ، وما في معناها . فأما الآية الأولى فقد بين ما شرعه تعالى فيها من التوصية وهو قوله تعالى (أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) فإنه وصية الله إلى الأمم على ألسنة جميع الرسل ، فهي لا تدل على اتحاد شرائعهم بل على حظر الاختلاف في الدين ، لأن الدين نزل لإزالة اختلاف البشر وإصلاح الأمة ، فالاختلاف فيه يجعل الإصلاح إفسادا ، والدواء داء . ولذلك قال تعالى (وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة) وقال (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم) ولو

كانت الآية عامة في الدين والشريعة لكان معناها ان ما شرعه الله لنا هو عين ما شرعه لنوح والنبيين من بعده ، ولم يكن معناها اننا مخاطبون بالاحكام العملية التي شرعها الله لقوم نوح ومن بعده . وكون ما شرعه لنا هو عين ما شرعه لهم مناقض لقوله « لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا » وكيف يتصور عاقل ان يكون المراد من الآية ان كل ما شرعه الله لقوم نوح هو شرع لنا اذا لم يرد في شرعنا ما ينسخه؟ وهو خبر لا فائدة فيه ، اذ لا علم لنا بما شرعه تعالى لقوم نوح ، وكلام الله منزه عن العبث ؟

وأما قوله تعالى في سورة الانعام (فبهداهم اقتده) فقد جاء بعد ذكر هدايته تعالى لطائفة من الانبياء والمرسلين، فلا يمكن ان يراد به العمل بشرائعهم العملية لعدم إعلامه تعالى له بها ، وعدم [illegible] ولاختلافها ونسخ بعضها بعضا قال بعض المفسرين : ولا يجوز [illegible] الاقتداء بهم في العقائد وأصول الدين ، لأن الاعتقاد [illegible] البرهان العقلي أو السمعي ، وقد [illegible] ، فكيف يأمر به خاتم المرسلين ، الذي هو في مقام [illegible] ولأنه صلى الله عليه وسلم عند نزول هذه الآية كان [illegible] داعيا اليها ، ولا معنى لأن يكون أمره بالاقتداء أمرا بالثبات عليها . والصواب ان المراد بالاقتداء هنا موافقة سائهم وسيرتهم في دعوة أقوامهم الى الدين والصبر على أذاهم ونحو ذلك من خلائقهم الحسنة التي بينها الله تعالى في سيرتهم كما قال (وكلا نقص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك) وقال تعالى (فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل ولا تستعجل لهم) أي ولا تستعجل لقومك العذاب كما استعجل بعضهم ، ولو دلت هذه الآية على ان شرع من قبلنا شرع لنا لدل عليها قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم) أيضا ، ولكنا مأمورين بأن نتبع من قبلنا من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، في جميع أحكام شرائعهم ، وجزئيات أعمالهم . كلا ان المراد بالهداية في هذا الطلب هداية القلوب بما وفقها الله له من الاخلاص ونور البصيرة ، وحب الحق والخير وتحريهما في العلم والعمل ، والوقوف عند حدود الله تعالى ، فهم بهذا كانوا مهتدين ، وهذا هداهم

وعصر لهم ، لا احكام الشرائع التي خوطب بها من عمل بها ومن لم يعمل .

لعمري ان الحق في هذه المسألة واضح كالصبح لمن أبصر . ولكن أكثر المصنفين المقلدين جروا على سنة سيئة . وهي انهم أخذوا أقوال العلماء الذين يكتبون اليوم قضايا مسلمة ويحسبون الدلائل لاثباتها وإبطال مخالفها ولا يوجد إلا وراء التمحل والتأول والاحتمال ، فالأدلة عندهم تابعة للأقوال ، فما وافق الأصل الذي عندهم ولو بادي الرأي قبلوه ، وما خالفه أعرضوا عنه وتركوه ، أو حرفوه وأولوه . ولا فرق في المعلوم من الدين بالضرورة ان الله قد أكمل الدين بمحمد وبعثه الدين بنبيه ، وأرسله للناس كافة ، وكان كل نبي يبعث الى قومه خاصة ، وأن جميع الشرائع قبله كانت موقتة ، وشريعته هي الشريعة الدائمة ، وحكمة ذلك معروفة بين العلماء لم تكن محل خلاف بين المذاهب ولا بين الافراد ، وهي ان هذه الشريعة الكاملة السمحة صالحة لكل زمان ومكان ، وحكمة نسخ الشرائع الماضية عدم ملاءمتها لغير أهلها ... الأيدي من التوراة ... لاطاقة للبشر في هذا العصر ... أحكامها في العبادات وأحكام المعاملات الدنيا والقتال لا يمكن ان تعمل بها أمة ، والمقصد أحكام الانجيل في الزهد وترك الدنيا والخضوع لكل حاكم وكل معتد لا يمكن ان تكون عليه أمة . فاذا كان الأمر كذلك فهل يعقل أن تكون تلك الشرائع الخاصة الموقوتة التي نسختها شريعتنا لأن كمال الدين بها يناسب ارتقاء البشر ، شريعة دائمة يجب علينا العمل بها ؟ وان يعد هذا أصلا من أصولنا !! بالنسبة الوقت الذي نصرفه في رد هذا القول ، بل بالنسبة الحبر والورق الذي يصرف في مثله ؟ لولا انه صار ضروريا بتلك الشبهات التي فتن بها كثير من الأذكياء كالسعد التفتازاني وأضرابه .

وجملة القول ان دين الله تعالى على ألسنة أنبيائه واحد في أصوله ومقاصده ، وهي توحيد الله وتنزيهه واثبات صفات الكمال له ، والاخلاص له في الاعمال ، والايمان باليوم الآخر والاستعداد له بالعمل الصالح . وأما الشرائع فهي مختلفة ، وشرع من قبلنا ليس شرعا لنا ، وموافقته لبعض الشرائع في بعض الاحكام

كموافقته لبعض القوانين الوضعية ، في كونها لا يصح أن تكون مبنيا لشرعها لنا ، كما لا يصح أن تكون ماحيا ـ فانا كنا مخاطبين بهذه الأحكام بنزولها علينا ، لا بكونها شرعت لمن قبلنا ، ولذلك كان النبي صلى الله عليه وسلم يحب موافقة اليهود ـ بعد نزول الكثير من الأحكام الشرعية عليه في المدينة ـ حتى في عمل البر الداخل في عموم شرعنا وشرع غيرهم كصيام يوم عاشوراء اذ كان يصومه فلما قيل له في المدينة: ان أهل الكتاب يعظمونه ـ أو اليهود يصومونه ـ قال « لئن بقيت الى قابل لأصومن التاسع » رواه مسلم وأما روي انه كان يحب موافقتهم اجتهادا قبل نزول الأحكام التفصيلية في مكة . وما قال من قال: ان شرع من قبلنا شرع لنا. الا لعدم التفرقة بين أصل الدين والملة وبين الشريعة ، لأن الجمهور يستعملون هذه الألفاظ استعمال المترادفات ، والتحقيق الفرق ، كما قال قتادة ـ وقد تقدم نصه

يدل على ذلك ما ورد في [illegible] أن الله سمى الاسلام ملة ابراهيم وأمر النبي (ص) [illegible] ملة أبيكم ابراهيم قال تعالى (٣: ٩٥ قل صدق الله فاتبعوا ملة ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين) وقال (٤: ١٢٥ ومن أحسن دينا ممن أسلم وجهه لله وهو محسن واتبع ملة ابراهيم حنيفا) وقال (٦: ١٦١ قل انني هداني ربي الى صراط مستقيم (١٦٢) دينا قيما ملة ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين (١٦٣) قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين (١٦٤) لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين) فهذا هو الاسلام وهو بيان لملة ابراهيم . يؤيد ذلك قوله (١٦: ١٢٠ ان ابراهيم كان أمة قانتا لله حنيفا ولم يك من المشركين ١٢١ شاكرا لأنعمه اجتباه وهداه الى صراط مستقيم (١٢٢) وآتيناه في الدنيا حسنة وانه في الآخرة لمن الصالحين (١٢٣) ثم أوحينا اليك أن اتبع ملة ابراهيم حنيفا وما كان من المشركين) فهذه هي ملة ابراهيم الحنيفية السمحة التي كان عليها سائر الأنبياء من ذريته ـ ومن قبله أيضا ـ يؤيده قوله تعالى (٢: ١٣٠ ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ؟ ولقد اصطفيناه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين (١٣١) اذ قال له ربه أسلم

قال أسلمت لرب العالمين (١٣١) ووصى بها إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني إن الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون (١٣٢) أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت إذ قال لبنيه ما تعبدون من بعدي؟ قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلهاً واحداً ونحن له مسلمون) ويؤيد هذا قوله تعالى حكاية عن يوسف (١٢: ٣٧ إني تركت ملة قوم لا يؤمنون بالله وهم بالآخرة هم كافرون (٣٨) واتبعت ملة آبائي إبراهيم وإسحق ويعقوب، ما كان لنا أن نشرك بالله من شيء، ذلك من فضل الله علينا وعلى الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون) فهذه الآيات يصدق بعضها بعضاً ويؤيده، وكلها برهان على ما حققناه. وأما قوله تعالى في آخر سورة الحج (٢٢: ٧٨ وجاهدوا في الله حق جهاده هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم، هو سماكم المسلمين من قبل وفي هذا، ليكون الرسول شهيداً عليكم وتكونوا شهداء على الناس، فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واعتصموا بالله هو مولاكم فنعم المولى ونعم النصير) فالظاهر أن قوله فيه «ملة إبراهيم» [illegible] ملة إبراهيم، وهي التوحيد الخالص والإخلاص لله الذي هو أصل الإسلام، ويؤخذ منه أن لفظ الملة يراد به أصل الدين وجوهره دون ما يتبع ذلك من الشرائع وتفاصيل الأحكام، ومنه قول العلماء: الكفر ملة واحدة - مع الجزم بأن شرائع الكفار مختلفة ومتعددة

قال تعالى (ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة) أي ولو شاء تعالى أن يجعلكم أيها الناس أمة واحدة ذات شريعة واحدة ومنهاج واحد في سلوكها والعمل بها لفعل، بأن خلقكم على استعداد واحد، وألزمكم حالة واحدة في أخلاقكم وأطوار معيشتكم، بحيث تصلح لها شريعة واحدة في كل زمن، وحينئذ تكونون كسائر أنواع الخلق التي يقف استعدادها عند حد معين كالطير أو النمل أو النحل.

(ولكن ليبلوكم فيما آتاكم) أي ولكن لم يشأ ذلك بل جعلكم نوعاً ممتازاً يرتقي في أطوار الحياة بالتدريج وعلى سنة الارتقاء، فلا تصلح له شريعة واحدة في كل طور من أطوار حياته، في جميع أقوامه وجماعاته، وآتاكم من الشرائع والمناهج في الفهم والهداية في طور طفولية النوع وغلبة المادية عليه ما يصلح له.

[illegible]

الاستاذ الامام

[illegible]

الحرب [illegible] العام

[illegible]

فتاوى المنار

(س ١٢) من صاحب الامضاء بمصر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الأمر ولا يقلل ...

(محمد توفيق صدقي)

[illegible]

[illegible] صرف ولا عدل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

صرف ولا عدل

[illegible]



حقيقة الاسحار

الروحية للعالم كله

الحسني الرامي

[illegible]

إلى القدر الذي [illegible]

[illegible]

فمن له جمعية وقد [illegible]

ونحو ذلك

[illegible]

من علمها .

[illegible]

الدلائل على كمال [illegible]

[illegible]

بعمرهم ؟

[illegible]

[illegible] من [illegible] ويصحه
من [illegible]

[illegible] على [illegible]
[illegible] في [illegible] الأمل
بعد ذلك .

[illegible] مشروط [illegible]
[illegible]

[illegible]
[illegible]
وهو محبوب [illegible]

[illegible] وخبيث
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] والقامات
[illegible] لا [illegible] خلق الملائكة .

[illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible]

والدم [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] كانت [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] السحر [illegible]

بيده السحر

[illegible]

[illegible]

[illegible] وإنما إليه شفته.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ولو فعل ذلك لا نعت منه [illegible] .

[illegible]

يجتمع [illegible] .

[illegible]

اعلا لهذا الحب وقس عليه

[illegible]

[illegible]

القول السديد

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الفصل الأول

[illegible] ابن الهمام في التحرير (١).

فصل

[illegible]

فصل

[illegible]

اعتقد المحمي [illegible]

[illegible]

[illegible] لامام الرائف وصحح الا [illegible]
الامام الرازي .

[illegible]

[illegible] يكون فساد الصلاة بذلك
مرويا عن المتقدمين انتهى .

[illegible]

[illegible]

فصل

[illegible]

من كلام الله

[illegible]

من أهل البصرة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فلسطين [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

(ج) [illegible] حالة مشتركة [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

مه لا يس حق [illegible]

[illegible]

من سيرة هؤلاء اليهود كيف [illegible]

[illegible]

[illegible]

﴿ ديوان البارودي ﴾

[illegible]

مواضيع مفيدة

كتاب المؤتمر العربي الأول

ان جمعيتي بيروت والبصرة قد أنشئتا والشاق الذي يكتب ما لا يعتقد لأجل إرضاء من يخدع منهم لا يستحي أن يحول الشيء الى ضده بالسفسطة والتمويه

نرى طلاب اللامركزية موقنين بأنهم لا يعرفون طريقة لبقاء الدولة وحفظ البلاد ثم عمرانها الا ما يطلبونه ، ونرى خصومهم المتعصبة يدعون لنا المتصدين من تمويههم وهم يطلبون من كل ذي رأي أن يفتيهم بطريقة يمكن بها حفظ البلاد العربية من استيلاء الدول الطامعة فيها عليها ، ولما يجدوا مفتيا

كنت مرة في دار الشيخ السناني (البوسفورية) بمصر أتكلم في شؤون الدولة مع اسماعيل حقي بك القائم بأعمال الشيخ الآن ، فجاءنا فؤاد بك سليم (قنصل الدولة الجنرال في سلانيك الآن) ودخل معنا في الحديث ، فانتقد فؤاد بك ما كان من عقد المؤتمر العربي بباريس والمطالبة بالاصلاح في وقت الحرب بمثل ما كان ينتقده به المعارضون المتعصبون . فقلت له إن هذا يقال وجد محل نظر وبحث في الوقت الذي انعقد فيه [illegible] ولكن الذين يقولون انه يمكن أن يطغي [illegible] والذين يقولون بالعمل يدخرون هذا ليقيموا بحسن نيتهم وإخلاصهم في عملهم إذا لم يتفقوا على الرغم قد مضت الحرب وانقضى المؤتمر ولم يكن شيء من عمل طلاب الاصلاح متعبا للدولة في شيء ، وقد قبلوا كل ما عرضه على المؤتمر مندوب جمعية الاتحاد والترقي . فدل ذلك على حسن نيتهم وبراءتهم من الشائبة ومن المطالب البعيدة عن المعقول حتى عند الاتحاديين . وانتقدت لنا بعض أعمال الاتحاديين بما عجز الجواب القدم عنه . ثم انتقلنا الى المسألة الكبرى

قال فؤاد بك : إن ما مضى قد مضى خطأ كان أو صوابا فما الرأي الآن لسلامة الدولة وإعلاء شأنها الذي يجب على الجميع السعي له ؟

قلت ان لي في ذلك آراء أشرت اليها في المنار غير مرة ولو علمت ان رجال الدولة يقبلونها ويعقلونها لفصلتها لهم تفصيلا ، وأهمها مسألة سلامة الدولة ، فأنا أرى أن ما توجهت اليه الدولة من القروض عشرات الملايين من أوربة لأجل سد عجز ميزانيتها والقيام بشروطها سيفضي الى أكبر الأخطار ، وان تفاوتي الحربية

والبحرية بهما معًا لا تستطيع الدولة أن تحمي بهما سواحل سورية والحجاز واليمن والعراق ، ولا أن تحول دون احتلال كل دولة من الدول ما تطمع فيه

قال : فما رأيك في هذا وما المخرج منه ؟

قلت لم يبق لنا وسيلة فيما أرى إلا مسألة الدفاع الملي ، لأن الدول الكبرى التي تحاول الاغتصاب بلاداً لأجل البطش والانتقام والتخريب كما كان يفعل الملوك في التاريخ القديم ، ولا كما يفعل وحوش البلقان ، وإنما تفعل هذه الدول كل ما تفعل لأجل الكسب ، فمتى كان أهل البلاد مسلحين مستعدين للدفاع عن بلادهم إذا احتلها الأجنبي تمتنع الدول عن الاعتداء عليهم ، وإن كانت ترى أنها لا تعجز عنهم ، لأن مقاتلة الأهالي وتخريب بلادهم ، يحول دون الانتفاع منها ومنهم .. الخ فرأيي أن ذلك وكذا الدلائل على هذه المسألة وفي غيرها ما لا حاجة إلى ذكره .

وجملة القول [illegible] لأنهم يعتقدون أنها هي النجية لدولتهم [illegible] الأجانب ، وليس في مطالبهم شيء يمنع أن تكون مقاليد القوة البرية والبحرية والسياسية للدولة وأن تكون في يد العاصمة .

وما وعدتهم جمعية الاتحاد المتصرفة في الدولة بإجابتهم إلى بعض مطالبهم رضوا وصبروا وانتظروا ، وقد مرت السنة على انتظارهم ولم يحدثوا شغبا داخليا ، ولا توسطوا الأجانب في شيء من مطالبهم ، وهذه جرائد الشرق والغرب تصخ مسامعهم بخبر اتفاق الدولة مع الدول الكبرى على جميع سواحل البلاد العربية وإعطائهن الامتيازات فيها ، وبإرهاق الولايات كلها بالديون الفاحشة ، وتلك طرق الدول ومسالكها في الفتح السلمي ، فيزدادون نفرة ورعبا من سوء العاقبة وخطر المستقبل . أفليس من سنة الله في غرائز البشر وفطرهم وما توجبه عليهم أديانهم وشرائعهم ، وما تطالبهم به حقوق أمتهم وبلادهم ، — أن يبحثوا عن التأمين من الخوف ، والوقاية من الخزي ، والنجاة من الخطر ؟؟ أوليس من مقتضى الفطرة والشريعة أن يطلب الإنسان لنفسه فوق حب الملكة ، عيشة راضية وحالة حسنة عزيزة ؟

عقدت جمعية الاتحاد الاتفاق بين مندوبيها (مدحت بك شكري) ومندوب حزب اللامركزية في المؤتمر العربي (السيد الزهراوي) وصدقت حكومتها على بعض ما وقع عليه الاتفاق وصدرت به الارادة السلطانية. ثم عينت الحكومة السيد الزهراوي عضوا في مجلس الأعيان فقبل ذلك ليكون معاونا ومساعدا على تنفيذ الاصلاح الموعود به قولا وكتابة. ولم يستفد حزب اللامركزية من ذلك الا لوم كثير من الاصدقاء وذم كثير من غير الاصدقاء، واتهامه بأنه يسعى للمناصب والوظائف خلافا للعهود والوعود. وقد احتمل الحزب كل هذا لتكون له الحجة على الأمة إذا نفذت الحكومة الاصلاح، والحجة على الحكومة إذا لم تنفذه، وهو لا مصلحة له مطلقا

الحزب لم يقل انه لا يقبل الوظائف ولكنه فعل، فلم يدخل احد من اعضائه في خدمة الحكومة. وقد جاء حضرة السيد الزهراوي من قبل، ونزيده بيانا

الرجل ثقة مقبول الرواية عند الحزب [illegible] الى الحزب انه آنس من الحكومة عزما على الاصلاح [illegible] ان تشدد على الثلاث القلعيين من العرب وتستعين [illegible] في قول الناقدين إذا تجنبنا فئة المصلحين الصادقين. ولما تكررت عليه الكتابة منه رغب اليه رئيس الحزب وغيره من اصدقائه بأن يزور مصر قبل افتتاح المجلس ويوقف إخوانه على حقيقة ما رآه، ويفسر لهم ما أشكل عليهم من أعمال الحكومة (كتقوية إمام اليمن على السيد الادريسي وتسليح ابن الرشيد إمام ابن سعود وغير ذلك مع قدرتها على الاصلاح بين الجميع والاستفادة منهم) فأجاب الدعوة، وتكرم بالزيارة، وأكد بلسانه مضمون ما كان يكتبه بقلمه، من ان الدولة تريد إصلاح بلاد العرب ولكنها لا تقدر على تنفيذ ذلك الا بالتدريج، ووعد بأن يراجع أصحاب الشأن في المسائل التي لم يقف على حقيقتها كمسألة جزيرة العرب وأمرائها، ويوقف اخوانه على ما يقف عليه منها

والخلاصة ان طلاب الإصلاح اللامركزي في مصر وغيرها من الأمصار لا يزالون في خوف ووجل على بلادهم ودولتهم، ولم يسمعوا قولا ولا رأوا فعلا يفيد الاطمئنان، فالاقوال مضطربة، والافعال مشتبهة

لا ننكر أن الوزارة الحاضرة قد بعثت العمل بهمة شديدة ، ووثبت في سياستها وثبة بعيدة ، وأظهر أفرادها من الهمة والذكاء والجرأة ، ما لا نعرف له نظيرا في تاريخ هذه الدولة ، فأقدموا على التراضي مع المعترضين من أوربة ، وإعطاء حكوماتها وشركاتها الامتيازات الكثيرة ، والمساعدة على إزالة التنازع والخلاف الذي بين الدول على منافع بلادها ، وغرضهم الاقتصادي والسياسي فيها ، وتقييد السيل الصهيونيين لاستعمار مملكة فلسطين ، والشروع في تقوية الأسطول ، ووضع المدارس الكثيرة في الآستانة والأناضول ، وإيجاد مشروعات الصناعة والزراعة المدنية في البلاد التركية ، وإجابة الأرمن إلى ما طلبوا للإدارة ووعد العرب بالتفضل عليهم ببعض مطالبهم ، وإرضاء بعض الأذكياء الظاهرين منهم بالوظائف ، وتفننت في جمع الإعانات من الأمة بأسماء مختلفة ، وأساليب متعددة ، من وطنية ودينية جائرة وغير جائرة ، كل ذلك من مظاهر الذكاء والهمة والإقدام ، ولكن طلاب الإصلاح [illegible] من زيادة حقوق الأجانب فيها وديونهم عليها [illegible] ، لا تجعل الدولة كفؤا لدولة من هذه الدول الطامعة [illegible] إلا عزيمة متفقة ؟ ولا هو وسيلة لعمران المملكة ، واتحاد عناصرها المختلفة .

وإنما الإصلاح الذي يعقلونه هو أن تكون قوة كل قطر فيه ، وعمرانه بأيدي أهله ، وأن تجتنب الديون الأجنبية بقدر الطاقة ، ويكون حظ البلاد التي تحمل هذا الدين مقسوما فيها بنسبة ما يصيبها ، وأن توجه العناية والهمة والذكاء والإقدام إلى استثمار الأمة بمساعدة الدولة لخيرات البلاد ، فهذه الينابيع الكثيرة لزيت البترول في العراق وغيره (مثلا) لا تحتاج إلى نفقات كثيرة ، ولا إلى علوم وفنون كثيرة ، وهي ثروة ستتضاعف على مر السنين لأنها ستحل محل الفحم الحجري في السفن الحربية وغيرها ، فلماذا تمنحها الدولة للأجانب دون الأهالي؟ ولماذا لا تخصص من هذه الملايين التي تقترضها جزءا قليلا لتعليم مئات من شبان الأمة ما يلزم من الفنون لاستخراجها ؟

وقصارى القول أن طلاب الإصلاح لا يرجعون عن شيء من مطالبهم ، بشتم بعض السفهاء لهم ، وإنما يرجعون عما تقوم الحجة على ضرره ، ويساعدون الدولة على كل ما يقوم عندهم الدليل على نفعه ، وهكذا شأن المخلصين ، والعاقبة للمتقين